



أكد أن مكانة الكويت كمركز مالي ومصرفي تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاستقرار

حمد المرزوق: البنوك الكويتية قدرتها راسخة على دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع التنموية

■ أوضاع القطاع المالية متينة وقادر على مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والمالية ■ السبولة وكفاية رأس المال نفوقان المتطلبات الرقابية وتظهران قوة المراكز المالية للمصارف

الموارد نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والشركات ومختلف القطاعات الإنتاجية.

مؤشرات مالية ورقابية راسخة

واختتم رئيس اتحاد مصارف الكويت تصريحه بالتأكيد على أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بأسس مالية ورقابية قوية، وأن ما حققه من مستويات متقدمة في كفاية رأس المال والسبولة وإدارة المخاطر يعكس نجاح النهج الرقابي الحصري الذي يتبعه بنك الكويت المركزي، ويعزز قدرة البنوك على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمحافظة على استقرارها المالي. وأكد أن البنوك الكويتية ستواصل أداء دورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشاريع التنموية والأنشطة الاقتصادية، مستندة إلى مراكز مالية متينة، وإدارة حصيفة للمخاطر، ومنظومة رقابية راسخة، بما يعزز مكانة دولة الكويت كمركز مالي ومصرفي يتمتع بدرجة عالية من الموثوقية والاستقرار.

وشدد المرزوق على أن متانة القطاع المصرفي لا تقاس بالتغير في حجم أرصدة مالية محددة، وإنما بسلامة المراكز المالية للبنوك، وجودة أصولها، وكفاية رؤوس أموالها، واستقرار مصادر تمويلها، وكفاءة إدارة السيولة والمخاطر، وقدرتها المستدامة على الوفاء بالتزاماتها ومواصلة تقديم الخدمات والتمويل اللازم للاقتصاد الوطني.

قدرة التمويل ودعم النمو الاقتصادي

وفيما يتعلق بقدرة البنوك على مواصلة نشاطها الائتماني خلال المرحلة المقبلة، أكد المرزوق أن البنوك الكويتية تتمتع بالمرونة المالية والتشغيلية اللازمة لإدارة مواردها ومتطلباتها الرقابية بكفاءة، وأن أي تعديلات مستقبلية على المتطلبات الاحترازية تتم في إطار السياسات الرقابية المعتمدة، وبما يراعي المحافظة على الاستقرار المالي واستدامة النشاط المصرفي. وأضاف أن استمرار نمو الائتمان والودائع، وفقا لأحدث البيانات الرسمية، يعكس قدرة القطاع المصرفي على مواصلة أداء دوره في الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتوجيه



حمد المرزوق

عليها بنك الكويت المركزي، تركز على تطبيق المعايير الدولية للسلامة المالية وإدارة المخاطر، بما في ذلك متطلبات كفاية رأس المال ونسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، إلى جانب اختبارات الضغط والتقييم المستمر لجودة الأصول واستقرار مصادر التمويل.

وأوضح أن قوة المراكز المالية للبنوك الكويتية تتجلى في مستويات السيولة وكفاية رأس المال التي تفوق المتطلبات الرقابية بهوامش مريحة، وهو ما سبق أن أكده بنك الكويت المركزي عند الإعلان عن الإجراءات التحفيزية والاحترازية التي اتخذها خلال مارس 2026. وأشار إلى أن تلك الإجراءات جاءت في إطار سياسة رقابية استباقية تستهدف تعزيز مرونة القطاع المصرفي وقدرته على التعامل مع التطورات الاقتصادية والإقليمية، والمحافظة على استمرارية تدفق التمويل إلى الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن التعديلات المؤقتة على بعض المتطلبات الرقابية لا تعني في حد ذاتها وجود ضعف في المراكز المالية للبنوك، وإنما تعكس مرونة الأدوات الاحترازية وقدرتها على الاستجابة للظروف الاقتصادية المختلفة.

أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبدالمحسن المرزوق، أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمراكز مالية قوية ومستويات مرتفعة من السيولة وكفاية رأس المال، بما يعكس متانة أوضاعه المالية وقدرته على مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والمالية، ومواصلة دوره المحوري في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم التنمية والاستقرار المالي في الكويت.

وأشار إلى أن إدارة السيولة في البنوك تقوم على توظيف الموارد المالية بكفاءة، وتحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالأصول السائلة وتلبية الاحتياجات التمويلية، وفقا لمتطلبات الرقابة الاحترازية وأطر إدارة المخاطر المعتمدة، مؤكدا أن تقييم مستويات السيولة يستلزم النظر إلى مجمل الأصول السائلة ومصادر التمويل واستقرارها، وليس الانحصار على بند منفرد من بنود الميزانية.

متانة مالية ورقابية حصيفة

وأكد المرزوق أن القطاع المصرفي الكويتي يستند إلى منظومة رقابية متطورة يشرف

1,873 مليار دينار عبر نقاط البيع و1,229 مليار للتسوق الإلكتروني و397,5 مليوناً للسحب النقدي

3,5 مليارات دينار إنفاق الكويت عبر بطاقات الائتمان في 8 أشهر



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

أما السحب النقدي، فقد سجل نحو 397,5 مليون دينار خلال الفترة نفسها، من خلال 2,411 مليون عملية، بمتوسط يومي يقارب 1,64 مليون دينار. وبلغ متوسط قيمة السحب الواحدة نحو 164,87 دينار، وهو الأعلى بين قنوات الاستخدام الثلاث، متجاوزا متوسط عملية الشراء عبر نقاط البيع بنحو 9,9 أضعاف. ويعكس هذا الفارق اختلاف طبيعة السحب النقدي عن عمليات الشراء، فبينما تتوزع المشتريات على عدد كبير من المعاملات اليومية ذات القيم الأقل نسبيا، تمثل عملية السحب الواحدة إلى الحصول على مبلغ أكبر بالمعاملة الواحدة.

خلال 55,895 مليون عملية، بمتوسط يومي يناهز 5,06 ملايين دينار. وبلغ متوسط قيمة العملية الإلكترونية الواحدة نحو 21,99 دينار، متجاوزا متوسط عملية الدفع عبر نقاط البيع بنحو 5,25 دينار، بما يعكس اختلاف متوسط قيمة المعاملة بين قناتي الدفع، دون أن يعني ذلك بالضرورة ارتفاع إنفاق جميع مستخدمي البطاقات عبر الإنترنت. وتشير الأرقام إلى أن المدفوعات الإلكترونية سجلت نحو 230 ألف عملية يوميا في المتوسط، ما يبرز حجم التعاملات التي تنفذ عبر المواقع الإلكترونية باستخدام بطاقات الائتمان ذات الحد الائتماني.

وباحتساب متوسط الإنفاق على مدار 243 يوما، يصل ما أنفقه حاملو هذه البطاقات عبر نقاط البيع إلى نحو 7,7 ملايين دينار يوميا، فيما يبلغ متوسط قيمة العملية الواحدة نحو 16,74 ديناراً. وتنعكس هذه الأرقام حجم الاستخدام اليومي للبطاقات في عمليات الدفع المباشر، إذ يتجاوز متوسط عدد جميع مستخدمي البطاقات الفترة محل الرصد.

التسوق الإلكتروني

وبموازاة ذلك، سجل الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية نحو 1,229 مليار دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، من

على إبراهيم

كشفت بيانات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي، أن المواطنين والمقيمين أنفقوا نحو 3,5 مليارات دينار عبر بطاقات الائتمان التي تتبع لحاملها حدا ائتمانيا خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2026، بمتوسط إنفاق يومي بلغ نحو 14,4 مليون دينار. وأظهرت البيانات أن إجمالي الإنفاق البالغ 3,5 مليارات دينار توزع على 3 قنوات رئيسية، تصدرتها نقاط البيع، تلتها المواقع الإلكترونية، فيما جاء السحب النقدي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة المبالغ المستخدمة. وجمع قنوات الاستخدام الثلاث بتضع أن الإنفاق البالغ نحو 3,5 مليارات دينار تحقق عبر أكثر من 170,18 مليون عملية، بمتوسط يقارب 700 ألف عملية يوميا، فيما بلغ متوسط قيمة العملية الواحدة نحو 20,56 ديناراً. ويعرف بنك الكويت المركزي بطاقات الائتمان بأنها «البطاقات التي تسمح بحد ائتمان، وهو ما يميزها عن بطاقات السحب المدبنة التي لا ترتبط بحدود ائتمان، وإنما بالرصيد المتوافر في حساب العميل.

نقاط البيع

استحوذت عمليات الدفع عبر نقاط البيع على النصيب الأكبر من الإنفاق بقيمة بلغت 1,873 مليار دينار خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2026، توزعت على نحو 111,876 مليون عملية.



ناصر السعوسي متسلما الجائزة

منها، وارتفعت نسبة ملكيتهم المؤشرات المستخدمة لقياس حجم التداول بالنسبة إلى الحجم الإجمالي للسوق. ويعكس تحقيق بورصة الكويت أعلى معدل دوران ضمن فئة الجائزة مستوى النشاط في السوق خلال عام 2025، إلى جانب تفاعل المستثمرين مع الفرص المتاحة والشركات المدرجة والأدوات الاستثمارية التي يوفرها السوق، إذ ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 71,48٪ لتبلغ 117,43 مليار سهم، فيما ارتفع عدد الصفقات بنسبة 54,57٪ إلى أكثر من 6,04 ملايين صفقة. واستحوذ السوق «الأول» على 56,32٪ من إجمالي قيمة التداول بنحو 14,97 مليار دينار كويتي، بينما استحوذ السوق «الرئيسي» على 62,76٪ من إجمالي كمية الأسهم المتداولة. وترأس ذلك مع أداء إيجابي لمؤشرات السوق، إذ ارتفع مؤشر السوق «الأول» بنسبة 21,17٪، ومؤشر السوق «الرئيسي» بنسبة 20,20٪، فيما صعد مؤشر السوق العام بنسبة 20,99٪ ليلقي «العام» عند 8908 نقطة. كما ارتفعت قيمة تداولات صناع السوق بنسبة 88,63٪ لتبلغ نحو 5,38 مليار دينار كويتي، بما يعكس دورهم في تعزيز السيولة.

وتعمل بورصة الكويت بصورة مستمرة على تعزيز مشاركة مختلف شرائح المستثمرين، بما في ذلك المستثمرون الأفراد والمؤسسات للاستثمارات المحلية والدولية، انطلاقا من أهمية تنوع قاعدة المستثمرين في دعم قوة السوق وكفاءته واستدامة نشاطه. وقد بلغت حصة المؤسسات 63,84٪ من إجمالي قيمة التداول خلال عام 2025، فيما شكلت تداولات المستثمرين الأجانب 13,80٪

من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير السوق «3,2 MD»، في يوليو 2025، خلال العام الذي تغطيه الجائزة، محطة رئيسية في هذه المسيرة، إذ شمل تطوير نموذج «الوسيط المؤهل»، وتنفيذ التسويات النقدية عبر البنوك المحلية ونظام «KASSIP»، وإدخال أرقام الحسابات الفرعية ضمن الحسابات المجمعة، بما يعزز كفاءة العمليات والشفافية والرقابة، ويهيئ السوق تقنيا لتداول صناديق المؤشرات المتداولة والسندات والصكوك. وعلى صعيد الشفافية، أصدرت البورصة النسخة الحديثة من دليل الإفصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لعام 2026، بما يتماشى مع متطلبات هيئة أسواق المال ويتضمن معياري IFRS SI و IFRS S2، لمساعدة الشركات المدرجة على تحسين جودة إفصاحاتها وانساقها، لاسيما مع إلزام شركات السوق «الأول» بالإفصاح عن تقارير الاستدامة اعتبارا من عام 2026 عن السنة المالية 2025. ويأتي ذلك امتدادا لالتزام البورصة بممارسات الاستخدام منذ انضمامها إلى مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة عام 2017.

وتتكامل هذه الجهود مع استراتيجية البورصة طويلة الأمد لترسيخ مكانة سوق المال الكويتي كسوق حديث ومتصل بالأسواق العالمية، بما يعزز ثقة المستثمرين وجاذبية السوق للاستثمارات المؤسسية المحلية والأجنبية، ويدعم دوره في تمويل القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد الوطني، انسجاما مع رؤية «الكويت 2035».

وبمثل نشاط التداول أحد العناصر المهمة في كفاءة أسواق المال وقدرتها على خدمة المستثمرين والمصرفين،

حصدت بورصة الكويت جائزة «البورصة العربية الأعلى من حيث معدل الدوران» لعام 2025 (Arab Turnover Ratio)، المقدمة من الاتحاد العربي لأسواق المال (AFCM)، وذلك خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في العاصمة الإماراتية أبوظبي. يأتي هذا التكريم تقديرا لتحقيق بورصة الكويت أعلى معدل دوران (Turnover Ratio) ضمن البورصات العربية المشمولة بالجائزة، وهو مؤشر يقيس قيمة التداول مقارنة بالقيمة السوقية، بما يعكس مستوى نشاط التداول بالنسبة إلى حجم السوق خلال فترة زمنية محددة. وبلغ معدل الدوران في بورصة الكويت 50٪ خلال عام 2025، مدفوعا بارتفاع قيمة التداول بنسبة 79,26٪ وبيز هذا الإنجاز مستوى النشاط الذي شهده سوق المال الكويتي خلال عام 2025، بنسبة 22,05٪ لتبلغ 53,187 مليار دينار بنهاية العام. ويبرز هذا الإنجاز مستوى النشاط الذي شهده سوق المال الكويتي خلال عام 2025، وبعكس جانباً من النتائج التي حققتها مسيرة تطوير السوق خلال السنوات الماضية، والتي ركزت على رفع الكفاءة التشغيلية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز آليات التداول، وتوسيع قاعدة المستثمرين، إلى جانب توفير المزيد من الأدوات والمنتجات الاستثمارية.

ويأتي حصول بورصة الكويت على هذه الجائزة في إطار جهودها المتواصلة لتطوير سوق مال يتمتع بالكفاءة والشفافية والقدرة على مواكبة التطورات المتسارعة في أسواق المال الإقليمية والعالمية، بما يعزز جاذبيته للمستثمرين ويدعم دوره ضمن المنظومة الاقتصادية لدولة الكويت. وواصلت بورصة الكويت، بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة ومختلف أطراف منظومة سوق المال، تنفيذ مشاريع استراتيجية لتطوير البنية التحتية للسوق، والتي شملت تحديث آليات التداول ومنظومة التقاص والتسوية، وتطبيق نموذج الوسيط المركزي، وتطوير نموذج عمل الوسيط، إلى جانب استكمال الأطر اللازمة لإتاحة صناديق المؤشرات المتداولة وأدوات الدخل الثابت، بما يوسع الخيارات الاستثمارية ويدعم كفاءة إدارة المخاطر. وشكل إطلاق الجزء الثاني

443,4 مليار دولار سيولة

بورصات الخليج في 9 أشهر

منخفضة بنسبة 11,8٪ مع انخفاض مؤشره بنسبة 0,5٪. وأضاف أن سيولة سوق أبوظبي جاءت منخفضة بنسبة 5,4٪ بينما خالف مؤشره مسار السيولة وحقق مكاسب بنحو 0,8٪ فيما حققت بورصة قطر أقل انخفاضا نسبيا في السيولة وبنحو 3,6٪ ليحقق مؤشرها أعلى الخسائر وبنحو 14,1٪. وفي الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات بينما خالف مسار سيولتها مع مسار مؤشراتها.

وأضاف أن أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب بورصة مسقط ويحدود 302,1٪ مقارنة بسيولة الأشهر التسعة الأولى 2025 وحقق مؤشرها أعلى المكاسب في الإقليم وبنحو 29٪ وكان دبي وبنحو 20,7٪ بينما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق خسائر بنسبة 1,4٪. وأشار التقرير إلى أن سيولة بورصة البحرين انخفضت بنحو 72,6٪ ومعها فقد مؤشرها نحو 7,7٪ تليها بورصة الكويت بانخفاض سيولتها بنسبة 19,1٪ مع انخفاض مؤشرها العام بنسبة 1,4٪ وجاءت سيولة السوق السعودي

أقال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إن السيولة الإجمالية في بورصات الخليج السبع تراجعت من 466,8 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 إلى 443,4 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 مسجلة انخفاضا بنسبة 5٪. وأوضح التقرير أن الجزء الأكبر من هذا التراجع مرده إلى الانخفاض الكبير في سيولة السوق السعودي رغم أن نسبة انخفاضها لم تكن الأعلى إلى جانب تراجع السيولة في أربع بورصات أخرى بنسب متفاوتة، وفي المقابل ارتفعت السيولة في بورصتين فقط.